أكد أنه لا يقبل أن يقع الظلم على أعضاء مجلس 2016

الغانم: لم أستفد من «المعاش الاستثنائي» منذ دخولي المجلس

■ المجلس الحالي لم يقر أمراً جديداً ولم يخرج عن المجالس السابقة بشأن الراتب التقاعدي للنواب

■ منذ العام 92 يقوم رئيس المجلس بمخاطبة مجلس الوزراء في كل فصل بشأن من طلبوا معاشات استثنائية

مرزوق الغانم متحدثاً في المؤتمر الصحافي

جانب من حضور المؤتمر الصحافي

■ هل هذا يعني أن نقبل أن جميع المجالس منذ عام 92 وحتى يومنا هذا عقدت صفقات مع الحكومة؟

■ إذا كان الهدف الضغط على بعض نواب المجلس الحالي للتأزيم فلن يغيب مثل هذا الامر عن فطنة الشعب

■ من حق الرأي العام أن يسأل عن ممثليه ونوابه ومن انتخب خاصة وأن الأمر الآن تجاوز الشبهة للطعن

■ أستغرب أن يأتي من شارك في المجالس السابقة ليقول اليوم أن هذا الإجراء من بدع الصوت الواحد !!

■ لا أحبذ الحديث عن أي قضية دون الرجوع لجذورها لذلك شرعت بطلب كافة المراسلات السابقة

■ وجهت الأمانة العامة لفتح تحقيق في مسألة اختفاء كتب ومراسلات وسنعرف أصل هذا الموضوع

■ هناك ما يزيد عن 140 نائباً منذ مجلس عام 92 وحتى يومنا هذا استفادوا من المعاشات الاستثنائية

■ من يتصيّد على هذا المجلس والمزايدون غاياتهم ومحاولاتهم معروفة بالبحث عن افتعال أي قضية

■ نحن في أمسّ الحاجة الآن للتركيز على أولوياتنا والوضع المحلي والاقليمي والتحديات التي نواجهها

■ هذه الممارسة ممتدة منذ أكثر من ربع قرن فما الذي استجد ؟ وما البدعة التي ابتدعها مجلس 2016 ؟

■ لايستقيم مع المنطق اتهام نواب المجلس الحالي بعقد صفقة مع الحكومة على خلفية هذا الاجراء

رفض رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الإتهامات والتشكيك والطعن التي يتعرض لها النواب في موضوع المعاش الإستثنائي المعمول به منذ مجلس 1992 حتى الآن ،والذي لم يكن بدعة ابتدعها مجلس الامة السابق كما يروج البعض ، مؤكدا في مؤتمر صحافي أنه لن يتطرق إلى دستورية هذا المعاش من عدمه ، وإن كان له راي شخصي حوله .

الرئيس الغانم ابتدا المؤتمر بالآية الكريمة " وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون " . وقال " كثر اللغط والشد والجذب والاتهامات والطعن أخيرا حول المعاش الإستثنائي لبعض النواب ، وكانها بدعة ابتدعها مجلس 2016 ،مؤكدا ان من مسؤولياته كرئيس للمجلس توضيح ملابسات هذا الموضوع للرأي العام " .

وأضاف " أتكلم بحيادية تامة كوني لم أستفد من هذه الميزة منذ دخولي مجلس الأمة ، في وقت لا أقبل فيه بوقوع الظلم على زملائي النواب الذين استفادوا من هذه الميزة " مبينا انه سيقدم سردا تاريخيا متسلسلا لكل القوانين التي منحت امتيازات للمجلس.

وأوضح ان أول هذه القوانين هو القانون رقم 4 لسنة 1963 والذي يتضمن مادتين ، الأولى تتحدث عن تقاضي عضو مجلس الامة طوال مدة عضويته مكافاة شهرية قدرها 300 دينار كويتي تصرف في نهاية كل شهر شاملة جميع اشهر السنة ، بينما تتضمن نهاية المادة ذاتها " كما لا يجوز الجمع بين مكافاة الرئيس أونائبه وبين ما قد يستحقه أيهما من معاش تقاعدي " ، اي أن المكافاة ابتدات بمبلغ 300 دينار كما حظر القانون على الرئيس ونائبه الجمع بين المكافاة والمعاش التقاعدي ،

أضاف الغانم ان التعديل الثاني على مزايا النواب تم من خلال القانون رقم 1 لسنة 1971والذي رفع مكافاة النائب إلى الف دينار على ان يتم العمل بها اعتبارا من المجلس المقبل اي مجلس 1975 ، إذ ان المادة 119 من الدستور اشترطت أن يتم تطبيق اي تعديل على المكافاة في الفصل التشريعي التالي ، إذ لا يجوز للمجلس أن يشرع المكافاة لنفسه ، كما أبقى التعديل الذي اقره مجلس 1971 على عدم جواز الجمع بين مكافاة الرئيس ونائبه وما يستحقانه من معاش تقاعدي .

وذكر الغانم أن المرسوم رقم 101 لسنة 1980 رفع مكافاة الرئيس لتكون مماثلة لراتب الوزير وسائر بدلاته ، ومكافاة نائب الرئيس إلى 1600 دينار ، ومكافاة النائب 800 دينار.

واضاف انه في مجلس العام 1981 وتحديدا في العام 1983 تم إقرار المعاشات التقاعدية للنواب ، وذلك بناء على اقتراح تقدم به حمود الرومي وخالد سلطان بن عيسى وأحمد الطخيم ويوسف الشاهين وعبد الرزاق الصانع والذي ينص في مادته الثانية على التالي " تضاف إلى قانون التامينات الإجتماعية مادة جديدة برقم 24 مكرر نصها الآتي " يستحق الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمة عند انتهاء العضوية معاشا شهريا تقاعديا وفقا للأحكام الواردة في هذا الفصل ويسري حكم الفقرة السابقة على رؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء المجلس التاسيسي ومجلس الأمة السابقين ولا تحسب فروق مالية عن الماضي " .

وأشار الغانم إلى الجدل الكبير الذي دار لدى مناقشة هذا المقترح حينها بسبب تباين الآراء بين النواب ، وما قاله وزير العدل آنذاك من أنه لا يجوز للنائب أن يشرّع لنفسه ، وبما ان هذا القانون صدر باثر رجعي فهذا يعني أن أعضاء هذا المجلس سيستفيدون من القانون ، وآراء أخرى ذكرت أن الذي تعنيه المادة 119 من الدستور هو المكافاة وليس المعاش التقاعدي الذي ينص عليه القانون الجديد وقتها.

وأوضح الغانم أن الأعضاء الذين رفضوا القانون هم جاسم الخرافي ومحمد الرشيد وفيصل الدويش ومطلق الشليمي ، بينما المتنعون هم مبارك الدبوس ومشاري العنجري ومحمد العدساني ، ومر القانون بالإغلبية واصبح للنائب معاشا تقاعديا في المجلس خلافا لمعاشه التقاعدي الآخر .

وقال الغانم انه وفي مجلس 1992 تمت زيادة الراتب إلى الف دينار للعضو ، حيث صدر اول قرار من المجلس بناء على طلب مجموعة من النواب بمنح معاشات استثنائية للنواب بواقع 650 دينارا لكل منهم اعتبارا من 1992/10/20 ..... " ، لافتا إلى أن هذا يؤكد أن المعاش الاستثنائي يصرف من العام 1992 ولم يكن بدعة ابتدعها مجلس 2016 كما يدعي البعض.

وأكد أن حديثه عن التسلسل التاريخي لإقرار المعاش الاستثنائي والتقاعدي لا يعني أنه يبدي رأيا بدستورية أو قانونية هذا المعاش من عدمه إذ أن لهذا بحثا آخر ، " وإن كان لي رأي شخصي بذلك " .

وأشار إلى الكتاب الصادر عن مجلس الوزراء في 1994/2/1 والمتضمن أسماء 15 نائبا ورغبة أحد النواب بسحب اسمه وهو مشاري العصيمي والذي برر طلبه هذا بكتاب رسمي.

وذكر الغانم أنه وفي مجلس 1992 صدر القانون رقم 19 لسنة 1996 والذي ينص في مادته الأولى على " يجمع الرئيس ونائب والرئيس والأعضاء بين مكافاة العضوية وما قد يستحقه أيهم من معاش تقاعدي " مبينا ان هذا التعديل أزال الحظر الذي كان على الرئيس ونائبه في استحقاق هذا المعاش ، كما نص القانون في مادته الثانية على " تعاد تسوية المعاشات التقاعدية لرؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء المجلس التاسيسي ومجلس الأمة السابقين على أساس مرتب الوزير الخاضع للتامين في تاريخ العمل بهذا القانون وسائر العلاوات والبدلات المقررة له" حيث أصبحت مكافاة العضو 2300 دينار ، وهو آخر قانون يتعامل مع مكافآت وبدلات النواب.

وأكد الغانم انه ومنذ 1992 فإن رئيس المجلس يخاطب مجلس الوزراء في كل فصل تشريعي بشأن من طلبوا معاشات استثنائية طبقا للقانون ، مبينا ان لديه كتبا بهذا الشان من الرئيس الأسبق أحمد السعدون والرئيس السابق المرحوم جاسم الخرافي ، ورئيس المجلس المبطل .

وبيّن أنه وكما طلب مشاري العصيمي سحب اسمه فإن الأخ رياض العدساني طلب في المجلس المبطل عدم إدراج اسمه في الطلب ، وكذلك وليد الجري الذي تقدم في مجلس 1999 بطلب رفع اسمه ، وربما آخرون.

وأكد الغانم أن هذه الممارسة ممتدة منذ أكثر من ربع قرن فما الذي استجد في مجلس 2016 ؟ وما البدعة التي ابتدعها مجلس 2016 ولم تكن في السابق ؟ وهل قام هذا المجلس بزيادة بدلاته ؟ وهل قام بإقرار رواتب ومعشات ومزايا غير المعمول بها منذ 1992 ؟ موضحا ان الجواب بالتأكيد هو أنه لم يتم إقرار أي شيء جديد عن المعمول به منذ 1992.

وأوضح الغانم " أنه في حديثه هذا لا يناقش مدى دستورية أو قانونية الإجراء الذي أقر في مجلس عام ١٩٩٢ فالمسؤول عنه من قام به آنذاك ،مبينا أنه يناقش الظلم الواقع في هذه القضية بإتهام فقط نواب مجلس ٢٠١٦ بعقد صفقة مع الحكومة رغم سريان هذا الإجراء منذ مجلس ٩٢ وحتى وقتنا هذا . وتابع الغانم "وهذا الاتهام الموجه لنواب المجلس الحالي بعقد صفقة مع الحكومة على خلفية هذا الاجراء، وتساءل هل هذا يعني ان جميع المجالس ومنذ عام ٩٢ وحتى يومنا هذا عقدت صفقات مع الحكومة؟ مؤكدا أن هذا حديث لايستقيم مع المنطق ".

وأكد الغانم ان توجيه هذا الاتهام لاعضاء مجلس ٢٠١٦ نظرا لقيامهم بهذه الممارسة حالهم كحال اعضاء مجالس سابقة ومنذ سنوات يعد أمرا فيه غبن يستوجب حياله التوضيح ".

وكشف الغانم عن انه اذا كان الغرض من إفتعال هذا الإتهام هو الضغط على بعض نواب المجلس الحالي للتازيم والتصعيد وحتى يتبنوا عدم وجود صفقة مع الحكومة "فإن ذلك بالتأكيد لن يكون في الصالح ولن يغيب مثل هذا الامر عن فطنة الشعب الكويتي

واضاف الغانم " حرصت على إيضاح كافة الأمور بالكتب والمستندات والمراسلات حتى لايكون الحديث عن هذه القضية حديثا مرسلا ،لافتا الى أن من الاهمية بمكان ومن حق الرأي العام أن يسأل ويتساءل عن ممثليه ونوابه ومن انتخب خاصة وأن الأمر الآن تجاوز للاسف حد إثارة الشبهة وانتقل للطعن بهم ما استوجب على كرئيس إتخاذ هذا الموقف وأن لا أقف موقف المتفرج رغم عدم إستفادتي من هذه الميزة ".

وأستغرب الغانم أن يأتي " من شارك في المجالس السابقة وشرّع وصمت وتستّر " ليقول اليوم أن هذا الإجراء من ممارسات وبدع الصوت الواحد !! وهي ممارسة مستمرة منذ عام ٩٢ وتم في مجالس شكلت وفق انتخابات الصوتين والاربعة أصوات والصوت الواحد!! "،متحديا أن يأتي أحد بجديد اتخذه مجلس ٢٠١٦ بخلاف المجالس السابقة في هذه المسألة.

وتابع الغانم " لا أحبذ الحديث عن أي قضية دون الرجوع لجذورها وأوصولها ووثائقها ومراسلاتها لذلك شرعت بالطلب من الامانة العامة لمجلس الأمة بتزويدي بكافة المرسلات السابقة فيما يخص هذا الموضوع وأفادنا الأخوة المسؤولون والامين العام والامين العام المساعد بانه بالعودة للصادر والوارد لمراسلات المجلس في هذه القضية وجدت أرقاما لمراسلات ولم توجد كتبها المختفية وهذا الأمر يعني إما الإهمال او ان هناك تعليمات ،خاصة وان هناك آليات لحفظ الكتب بما فيها السرية.

وشدد الغانم عن أن مسالة حفظ الكتب من الاهمية بمكان لاسيما وان الجميع سيترك موقعه وسيأتي من بعده من يحتاج الى هذه الكتب للرجوع إليها في مناسبات عدة ويجب ان تحفظ لهم ،مشيرا الى انه شرع بتوجيه الأمانة العامة لمجلس الأمة لفتح تحقيق في مسالة اختفاء كتب ومراسلات وسنعرف أصل هذا الموضوع وسنبلغ الاخوة النواب بنتائج هذا التحقيق .

واكد الغانم ان مجموعة من النواب طلبوا المراسلات التي تمت في المجالس بخصوص هذه القضية وقد حصلنا على الكثير منها وبما يزيد عن ٩٠في المئة منها وسيتم التحقيق بأسباب اختفاء المتبقي من هذه المراسلات ".

ولفت الغانم الى انه من باب عدم ظلم الأخوة النواب الذين وردت اسماؤهم بالاستفادة من المعاشات الإستثنائية والبالغ عددهم ٣٠ نائبا فإن هناك ما يزيد عن ٣٢ نائبا استفادوا من المعاشات الإستثنائية في المجلس الحالي سواء عبر طلبات قدمت بالمجلس الحالي أو في مجالس سابقة وهناك أكثر من ١٣٠ الى ١٤٠ نائبا منذ مجلس عام ٩٢ وحتى يومنا هذا استفادوا من المعاشات الإستثنائية .

وشدد الغانم على انه ليس بصدد بحث النواحي الدستورية والقانونية لهذه المسالة ولكن اقول لمن يرى بان هذا الاجراء غير دستوري وقد يكون على صواب وكذلك لمن شرع وساهم وأستفاد اين انتم من هذه القضية منذ ٢٥ عاما وهل استيقظتم فقط في مجلس ٢٠١٦ ؟

وزاد الغانم هناك اكثر من ١٣٠ الى ١٤٠ نائبا استفاد من هذه القضية وقد زودت جميع النواب ممن طلب جميع الكتب السابقة بهذا الشان من باب الشفافية وحتى يعرف الشعب الكويتي حقيقة هذا الامر ولا يعني ذلك باني اراه اجراءا خاطئا ،مشددا على انه لايقبل الطعن بزملائه النواب في المجلس الحالي ومنهم شباب أتوا بحسن نيه ومارسوا إجراء قائما منذ ٢٥ عاما واستفادوا من هذه الميزة .

واشاد الغانم بمن توجه من النواب باسئلة برلمانية بهذا الخصوص ومن توجه منهم للمحكمة الدستورية لتفسير صحة هذه الممارسة من عدمها،معربا عن أمله في أن يتفهم من يهمه الأمر وهو الرأي العام حقيقة هذا الامر أما من يتصيّد على هذا المجلس والمزايدون غاياتهم ومحاولاتهم معروفة بالبحث عن افتعال اي قضية حتى وإن كنا في أمسّ الحاجة الآن للتركيز على أولوياتنا والوضع المحلي والاقليمي والتحديات التي نواجهها .

وبسؤاله عن وجود كتاب أو نموذج معين لطلب هذا المعاش الاستثنائي للنواب أم ان الامانة العامة لمجلس الأمة هي من يقوم بذلك من تلقاء نفسها ،قال الغانم " خلال فترات رئاسته للمجلس لا يعطى راتب إستثنائي لمن لا يطلب " ، مشيرا الى ان الآلية قد تكون مختلفة من مجلس لآخر لكنها قائمة منذ مجلس ٩٢ وهناك مايزيد عن ١٣٠ الى ١٤٠ نائبا استفاد وفق ما وجدناه من مراسلات وهناك مراسلات أخرى لم نجدها بعد وسنزود النواب بكل الوثائق متى ما طلبوا ذلك والسؤال المطروح الآن اذا كانت الممارسة خاطئة فلماذا الصمت عنها منذ ربع قرن ولا تثار إلا الآن ؟ واذا كانت صحيحة لماذا اثيرت ؟؟ .

وبسؤاله عما اذا كان يرى ان الراتب الحالي الذي يتقاضاه اعضاء السلطة التشريعية كاف ام لا يحتاج الى زيادة ،قال الغانم "هذا أمر تقديري ويختلف من شخص لآخر ".

وردا على سؤال في شان إمكانية رفع دعاوى قضائية ضد من قام بالطعن والتشكيك على خلفية صرف المعاش الإستثنائي قال الغانم " هذا الأمر يرجع لتقدير كل نائب ولن أتدخل في خصوصياتهم وما يعنيني هو دوري المنوط بي طبقا للائحة.

رئيس المجلس استقبل وزير التجارة ووفدا من هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان يرافقه رئيس واعضاء مجلس مفوضي هيئة اسواق المال ورئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة بورصة الكويت.

وجرى خلال اللقاء مناقشة مستجدات اسواق المال والنتائج المتوقعة منها لا سيما بعد قرار (فوتسي) برفع تصنيف بورصة الكويت إلى الأسواق المالية الناشئة.

وحضر اللقاء اضافة الى الروضان رئيس مجلس مفوضي هيئة اسواق المال د.نايف الحجرف ونائب رئيس مجلس المفوضين مشعل العصيمي وعضوي مجلس المفوضين عبدالمحسن المزيدي وخليفة العجيل ورئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت طلال الغانم ونائب رئيس مجلس الادارة سعد المطوع واعضاء مجلس الادارة د.صلاح العثمان وفهد الجارالله وسليمان المرزوق.

الغانم مستقبلا الروضان وأعضاء مجلس وأسواق المال ،البورصة.